رؤى عالمية

اتجاهات بارزة في ندوات وحوارات مراكز الفكر العالمية

العدد 16، 17 فبراير 2022

تهديدات غير تقليدية:

أمننة "الذكاء الاصطناعي".. ومكافحة "الإكراه الاقتصادي"

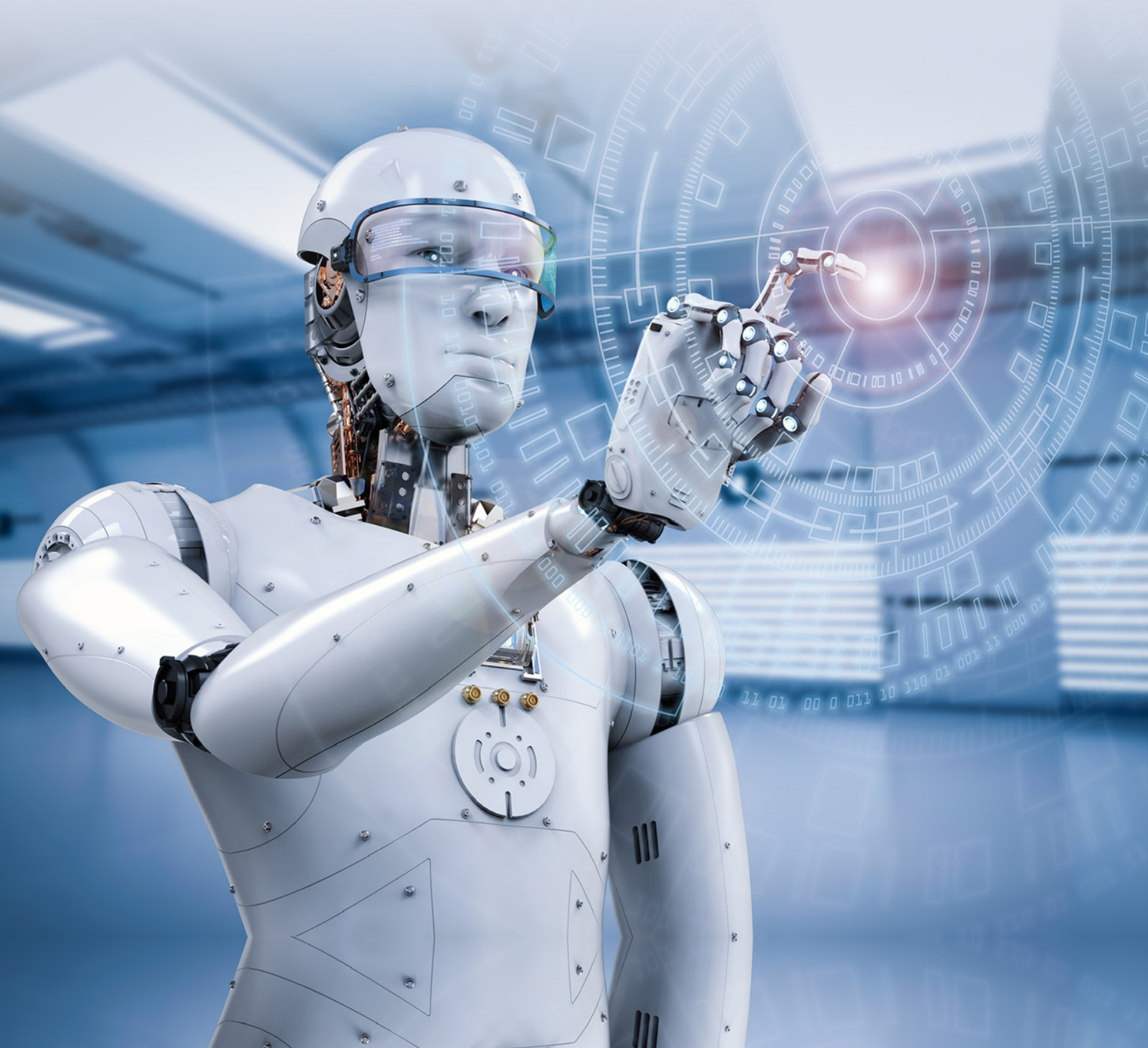

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

إعداد:
محمد العربي

تحرير:
أحمد عاطف

في إطار سعي مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" للتطوير المستمر في سلسلة "رؤى عالمية"، وإطلاع جمهوره وقرائه على أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر الغربية وأنشطتها المختلفة؛ يأتي صدور هذا العدد رقم (16) من السلسلة ليتضمن نمطاً جديداً في عرض هذه الأفكار، حيث يسلط الضوء على مجموعة من القضايا والموضوعات المطروحة من خلال الفعاليات وحلقات النقاش والندوات والمحاضرات التي نظمتها تلك المراكز في الفترة الأخيرة؛ ومنها بحث التأثيرات غير التقليدية للأدوات التكنولوجية الجديدة على الحياة البشرية وعلى رأسها تهديدات "الذكاء الاصطناعي" للأمن الدولي، وكذلك تأثير تقنية "البلوك تشين" على حقوق الإنسان، مروراً بتناول أدوات الاتحاد الأوروبي لمكافحة "الإكراه الاقتصادي" خاصة في ظل تصاعد الحروب التجارية بين بعض الدول، فضلاً عن مناقشة طرح مقاربة جديدة أكثر توازناً للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وختاماً بالتعرف على رؤية بعض أحزاب المعارضة التركية بشأن التطورات الجارية في البلاد واستعدادها للانتخابات العامة المقبلة والمقررة في عام 2023.

• **"رؤى عالمية"** تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات ودور النشر الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

• الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

1- تهديدات "الذكاء الاصطناعي" للأمن الدولي:

عقد «مجلس العلاقات الخارجية» CFR جلسة حوارية بعنوان: «الذكاء الاصطناعي والمستقبل البشري»، مع كل من «هنري كيسنجر»، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، و«إريك شميت»، المدير التنفيذي السابق لشركة «جوجل»، وبحضور عدد من زملاء «مجلس العلاقات الخارجية»؛ وذلك ضمن سلسلة «محاضرات مالكولم وكارولين وايتر السنوية عن التكنولوجيا والعلوم»[1]. وجاء في النقاش، الذي أدارته «جودي ودروف»، مذيعة بقناة «بي بي إس» الأمريكية، أن الجدل حول الذكاء الاصطناعي يتجاوز مجرد التعقيدات التقنية وفرص الاستفادة الاقتصادية من تطبيقاته، بل أضحت له تداعيات واضحة عما سيكون عليه المستقبل البشري، والمجالات الأوسع التي ينطوي عليها هذا المستقبل.

وطبقاً لما ذكره «هنري كيسنجر» في كتابه الأخير المعنون بـ «عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري»، بمشاركة كل من «إريك شميت» و«دانيال هوتنلوتشر»؛ فإن البشرية بصدد مرحلة جديدة لا تقل في أهميتها عن عصر التنوير الذي صاغ مفاهيم القرون التالية. بيد أن الذكاء الاصطناعي يأتي بفرص وتحديات غير مسبوقة، خاصة على مستوى الأمن الدولي. فمن ناحية، يعزز الذكاء الاصطناعي في تطبيقاته العسكرية مفهوم «القوة الشاملة» للدولة، بما في ذلك قدرتها الهائلة على جمع واستيعاب وتحليل البيانات الهائلة المحيطة بميادين المعارك، وتحديد اتجاه المخاطر. بيد أنه، من ناحية أخرى، قد يهدد سيادة الدولة، حيث يقدم فرصاً للتدخل والرقابة وتهديد أمن الفاعلين الآخرين بأنماطه التقليدية والسيبرانية؛ وهو ما يضاعف من فرص التوتر في النظام الدولي.

ويؤكد «كيسنجر» أن ما يعمق تهديدات توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة العلاقات بين الدول، هو عدم وجود حوار بشأن تنظيم استخدامه وتوظيفه بين الفاعلين. فبينما دفع التهديد الوجودي الذي فرضه وجود الأسلحة الذرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الفاعلين الدوليين والمنظمات الدولية والباحثين والأكاديميين لإجراء حوار حول «الانتشار النووي» وتنظيم استخدام الطاقة النووية؛ يفتقد النظام الدولي أية مبادرات بين القوى الكبرى المتنافسة، خاصة الولايات المتحدة والصين، لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وبناء ترتيبات تمنع توظيفه في حروب شاملة.

ويرى «إريك شميت»، في المحاضرة، أنه مازالت هناك فرص للتعاون الدولي في توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين خدمات الصحة العامة للدول النامية والأكثر فقراً. أما في مجال الأمن الدولي، فالأهم هو التوافق على بناء ترتيبات تحرم الآلات من أفضلية اتخاذ قرار الحرب أو الرد على الهجمات المسلحة، خاصة أنه في حال وقوع هجوم، تقليدي أو نووي أو سيبراني، يكون أمام متخذي القرار القليل من الوقت للتدبر ومحاولة اتخاذ القرار الصائب، وهنا قد يبرز دور الآلات في تحديد المهاجم وكيفية الرد عليه. وفي هذه الحالة، وإذا حدث خطأ، قد يفضي الأمر إلى كارثة لا تقل في خطورتها عن سيناريو «الهولوكوست النووي». وبالتالي قد تكون الحكومات أمام اتجاهين؛ الأول ضرورة تجنب الحرب «الأوتوماتيكية»، والثاني التأكد من عدم حيازة الخصم لقدرات سيبرانية أو قدرات ذكاء اصطناعي فائقة تخل من موازين القوة.

أما عن إمكانية الحوار بين الولايات المتحدة والصين بخصوص الذكاء الاصطناعي، فيرى «شميت» ضرورة ملاحظة وجود تداخل بين البلدين فيما يتعلق بتطوير التنقية؛ حيث يشارك الطلبة الصينيون في الجامعات الأمريكية في أبحاث الذكاء الاصطناعي، كما أن العديد من الشركات الأمريكية الكبرى لديها معامل للذكاء الاصطناعي داخل الصين. بيد أن مصدر القلق الرئيسي لدى واشنطن هو عزم بكين قيادة العالم في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، وشبكات الجيل الخامس؛ ما يجعل الوضع الدولي «غير مريح»، خاصة مع تصاعد التوتر بين الصين والغرب في ساحات أخرى جيوسياسية وغير تقنية. كما أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من استمرار قيادتها للعالم في مثل هذه التقنيات، فإن معدل نمو قدراتها أصبح متباطئاً قياساً بالصين. ويستدعي ذلك ضرورة تغيير نمط الاستجابة للتحدي التقني الصيني، وإجراء حوار مع الحلفاء الديمقراطيين. بيد أن الأهم من هذا، وفقاً لكيسنجر، هو بناء نماذج تطوير لتقنية الذكاء الاصطناعي تتجاوز الأمور الفنية لترتبط بغايات أكبر، وتحديد ما تحتاج الحكومات إلى تحقيقه، وما تحتاج إلى تجنبه.

2- تأثير تقنية «البلوك تشين» على حقوق الإنسان:

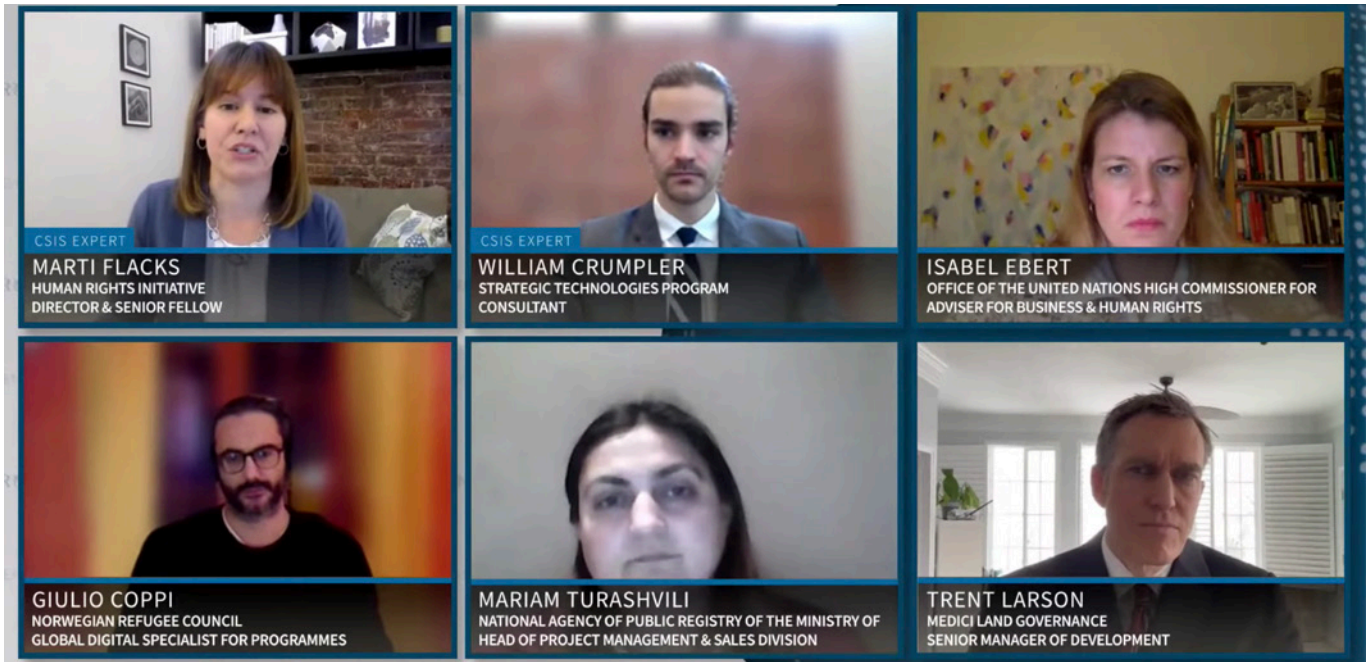

نظم «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» CSIS حلقة نقاشية بعنوان: «تقنية البلوك تشين: مخاطر وفرص حقوق الإنسان»[2]، حيث استضاف خلالها «وليام كرامبلر»، الباحث بالمركز، بالإضافة إلى عدد من المتخصصين. وذكر «كرامبلر» أن تكنولوجيا «البلوك تشين» تبدو أكثر شفافية من العمليات المركزية التي تقوم بها الحكومات، كما أنها قادرة على توليد ردود فعل ومراجعة «في الوقت الحقيقي». ولكن يبقى أن هذه التقنية وغيرها ليست سوى أدوات تعمل في إطار نظام سياسي قد خلق مشكلات وتعقيدات لا تستطيع «البلوك تشين» وحدها معالجتها.

وحسب «كرامبلر»، هناك أربعة جوانب يمكن من خلالها قياس تأثير تقنية «البلوك تشين» على حقوق الإنسان؛ وهي تأثيرها على تعقب سلسلة العرض، وحماية الهويات الرقمية، والتصويت في الانتخابات، وضمان أمن المعلومات. ففي الجانب الأول، تبرز قدرة «البلوك تشين» على حفظ عدد هائل من السجلات، خاصة تلك التي يمكن الاستناد إليها في قضايا حقوق الملكية، مثل ملكيات الأراضي المتنازع عليها. إلا أن التقنية نفسها لا تستطيع التحكم في البيانات المُدخلة، والتي قد تتعرض للتزوير أو التلاعب. وفي هذه الحالة، من الممكن أن تعزز «البلوك تشين» التوزيع غير العادل للحقوق. وفي الجانب الثاني، تمنح «البلوك تشين» الأفراد المستخدمين بناء وحفظ هويات شخصية وبيانات سرية خاصة بهم بعيداً عن المؤسسات المركزية. بيد أن التقنية نفسها لا تمنع حالات انتهاك خصوصية الأفراد، خاصة في حال وضعها على منصة عامة. وفي حالات كثيرة، تواجه تطبيقات «البلوك تشين» قيوداً متعلقة بمحدودية الولوج إلى الإنترنت أو «الأمية السيبرانية»، كما في حالة تسجيل هويات اللاجئين أو المهاجرين من الدول الأكثر فقراً.

ومن ناحية ثالثة، يعزز استخدام «البلوك تشين» التشجيع على التصويت، وتمنح العملية الانتخابية مزيداً من الشفافية. غير أن المخاطرة تأتي من إجراء التصويت عبر سلاسل «بلوك تشين» مغلقة، وهو ما يمنح منظمي الانتخابات قدرة على منع المراقبين من المشاركة، وبالتالي قد تزداد فرص التزوير والتلاعب في النتائج. وأخيراً، لا تحمل «البلوك تشين» وحدها إمكانات لضمان أمن الشبكة الإلكترونية، من أجهزة وبرامج، والتي تعمل من خلالها، وهو ما يجعلها عُرضة للاختراق والتلاعب.

ووفقاً لـ «ترنت لارسون»، مدير التطوير بشركة Medici Land Governance المتخصصة في «البلوك تشين»، تشجع هذه التقنية على ثقافة المصادر المفتوحة، وبناء معايير واضحة لتقييم الأداء. كما أن هناك أدوات تقنية يمكن من خلالها علاج المخاطر، مثل استخدام «بروتوكول المؤشر المفتوح» Open Index Protocol، وتشجيع مستخدمي «البلوك تشين» على تسجيل الحد الأدنى من المعلومات، والامتناع عن استخدام المعلومات الشخصية من دون إخفائها وتأمينها. وبالتالي، يحتاج تأمين استخدام «البلوك تشين» الاستثمار في عمليات التعليم الرقمي، وإجراء تجارب عديدة لتحسين النظام تدريجياً، وهو ما يستدعي مزيداً من الانخراط بين المستخدمين والفنيين. وهذا ما يؤكد على محورية دور العنصر البشري في توجيه وإدارة استخدام التقنيات المستقبلية.

3- تطوير الأدوات الأوروبية لمكافحة «الإكراه الاقتصادي»:

نظم «المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية» ECFR حلقة نقاشية بعنوان: «استجابة أوروبا للحرب الاقتصادية: أداة الاتحاد الأوروبي لمناهضة الإكراه وبناء السيادة في عالم متشابك»[3] بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين الأوروبيين؛ وذلك بعد إعلان المفوضية الأوروبية في وقت سابق عن «أداة مناهضة الإكراه» في التجارة الدولية.

ووفقاً لما ورد في النقاش، أصبح استعراض القوة التجارية الأداة الجيوسياسية الرئيسية في التنافس بين القوى الدولية، وهو ما انعكس في الحروب التجارية الأخيرة، خاصة بين الصين والولايات المتحدة. وتضمنت هذه الحروب عمليات «إكراه اقتصادي»، تتناقض مع أسس وقواعد النظام الاقتصادي الليبرالي. لذا أصبح من الضروري للاتحاد الأوروبي بناء أداة اقتصادية لمنع الإكراه وحماية مصالحه، وقد أعلنت المفوضية الأوروبية عن هذه الأداة بالإجماع في 8 ديسمبر 2021. وفي هذا الإطار، يصف «فالديس دومبروفسكيس»، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، تلك الأداة بأنها تعمل «كرادع»، وفي حالة الضرورة لفرض عقوبات على أي طرف خارج الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تغيير مسار سياسات الاتحاد الأوروبي أو أحد أعضائه، أو من خلال القيام بإجراءات تمييزية أو مقاطعة البضائع الأوروبية.

وتعمل أداة مناهضة الإكراه، من خلال رصد الموقف الذي قد تتعرض فيه التجارة الأوروبية لإجراءات إكراهية، وتقييم الوضع القائم. وفي حال ثبوت «الإكراه»، يتم التواصل مع الدولة المعنية من خلال أدوات الحوار مثل التفاوض والوساطة والتحكيم. وفي حال استنفاد السُبل كافة، يتم اتخاذ إجراءات مضادة «عقابية» على هذه الدولة المتسببة في الضرر. وقد تتضمن تلك الإجراءات، أدوات تقليدية مثل رفع التعريفات والجمارك، ولكن هناك أدوات جديدة أكثر تأثيراً مثل تقييد الاستثمارات في الدولة، أو تقييد استفادتها من برامج التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي.

ولا تستهدف هذه الأدوات دولة أو دولاً بعينها، حتى في ظل التوتر المتصاعد بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، واستخدام الأخيرة للأدوات الاقتصادية في تعاملها مع دول شرق أوروبا ودول البلطيق أعضاء الاتحاد. ومع ذلك، تؤكد المفوضية الأوروبية أنها ستتعامل مع كل حالة على حدة، بغض النظر عن السياق السياسي العام، كما أن شروط «إجراءات مكافحة الإكراه» تتضمن التناسب بين خطوات الاتحاد الأوروبي المُضادة وحجم الضرر الذي تسببه الدولة المعنية.

ومن جانبه، أوضح وزير خارجية ليتوانيا، «غابريليوس لاندسبيرغيس»، أن الأزمة القائمة بين بلاده والصين توضح عزم الأخيرة استخدام التجارة كأداة ضغط لتغيير مسار السياسة الليتوانية والحصول على تنازلات. وعلى الرغم من اعتياد ليتوانيا وغيرها من دول البلطيق سياسات الإكراه الاقتصادي الروسية، فقد كان هذا قبل انضمام هذه الدول للاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني ضرورة أن تتجه بروكسل لبناء سياسة واضحة لردع أية دولة ومنعها من ابتزاز أعضاء الاتحاد. كما أشار «فرانك رياستر»، الوزير الفرنسي المنتدب المكلف بشؤون التجارة الخارجية والاستقطاب، إلى أن خبرة باريس مع إلغاء أستراليا لصفقة الغواصات الفرنسية في سبتمبر 2021، توضح مدى اتساع استخدام الضغط الاقتصادي لتغير قرارات بعض الدول؛ وهو ما يعني أنه قد حان وقت تطوير أداة «رادعة» لحماية المصالح الأوروبية.

ولا تعني هذه الأدوات، وفقاً للمتحدثين في حلقة النقاش، أن الاتحاد الأوروبي يسعى للانخراط في «حرب تجارية»، بل يحاول منعها من خلال «الردع الاقتصادي» ومنع التصعيد. وفي هذا الشأن، أكد «فولفجانج نيدرمارك»، العضو التنفيذي في اتحاد الصناعات الألمانية، أن قطاع الأعمال الأوروبي لا يميل إلى اتخاذ خطوات ضد أية دولة أو شريك اقتصادي، بيد أن هناك حاجة ماسة لأدوات مكافحة الإكراه الاقتصادي كي تكون أوروبا أكثر استعداداً لـ «عالم أكثر عدوانية وفوضوية»، خاصة مع التغير الحادث في قواعد النظام الاقتصادي الدولي. ولن تتحقق قدرة هذه الأدوات على الردع إلا إذا كانت ذات مصداقية، ولتؤكد على قوة الاتحاد الأوروبي ووحدته الاقتصادية.

4- مقاربة أمريكية أكثر توازناً تجاه الشرق الأوسط:

نظم «معهد الشرق الأوسط» MEI بالتعاون مع «مركز التقدم الأمريكي» CAP، حلقة نقاشية تحت عنوان: «مقاربة أكثر توازناً وطويلة الأمد لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»[4]، لمناقشة التقرير الذي يحمل عنوانها وهو من تأليف كل من «بريان كاتوليس»، و«بيتر جول»، الباحثين في «مركز التقدم الأمريكي». وأدار النقاش «بول سالم»، مدير «معهد الشرق الأوسط».

ومن جانبه، قال «كاتوليس» إنه على عكس ما هو رائج حالياً في دوائر مراكز الفكر وصُنع القرار في واشنطن، فعلى الإدارة الأمريكية أن تعيد الاشتباك بقوة مع الشرق الأوسط بدلاً من أن تنسحب منه، ولكن على أساس جديد. ودواعي هذا التأكيد على الدور الأمريكي في المنطقة أنها مازالت تحمل فرصاً هائلة لتعزيز المصالح الأمريكية؛ خاصة أنها منطقة «شابة» و«حيوية اقتصادياً»، على حد وصفه، كما أنها جسر مهم بين المناطق الأكثر أهمية لواشنطن. أما السياسة المقترحة لإعادة ترميم الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وفقاً لـ «كاتوليس»، فتتشكل من خمسة محاور، هي كالتالي:

أ- بناء مبادرات حول الأمن الإنساني والاقتصادي، خاصة جوانب الرفاه والصحة وتغير المناخ.

ب- وضع الدبلوماسية وحل النزاعات كخيار أولي بدلاً من الأدوات العسكرية والأمنية، وهو ما يستدعي النظر إلى الملف الإيراني دبلوماسياً، وإدماج مصالح الدول الأخرى في المنطقة، خاصة دول الخليج.

ج- البناء على آليات الحوار الإقليمي.

د- البحث عن أدوات وطرق جديدة للتعامل مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو ما يعني إدراك قصور سياسة «الضغط الأحادي» على الفلسطينيين، ومساعدة إسرائيل على التغلب على عوائق تحقيق السلام.

ه- بناء شراكات مع مختلف الفاعلين في المنطقة، بدلاً من التركيز على التعاون العسكري فقط.

فيما أوضحت «آن باترسون»، السفيرة الأمريكية السابقة لدى عدد من دول المنطقة، أن جوانب الضعف في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط اشتملت على الوقوع في «خانة رد الفعل»، وافتقاد المبادرة، وقصور الأدوات الدبلوماسية، وبالتالي أصبح من العسير الآن على الفاعلين الخروج من هيمنة «إرث الحرب على الإرهاب». كما أن تضاؤل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة اقتصادياً كان بسبب قناعة صغر حجم أسواقها، إلا أن الآن الوضع بصدد التغير؛ حيث تتجه دول الإقليم إلى تنويع اقتصاداتها وإدماج المرآة وتمكين الشباب اقتصادياً. والآن يستدعي الأمر الخروج من نموذج السياسة الأمريكية ذات النزعة العسكرية تجاه المنطقة، إلى جيل جديد من الدبلوماسيين الأكثر دراية بثقافة ولغات دولها، خاصة العربية، وخبراء في الاقتصاد والمناخ.

إن الاهتمام بمتطلبات الأمن الإنساني وأولوية حل الصراعات قد يؤدي إلى توسيع مساحات التعاون بين واشنطن ودول الشرق الأوسط، حتى لو كان هناك خلافات واسعة حول بعض القضايا الجوهرية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ووفقاً للسفير جيرالد فيرشتاين، الزميل الفخري لـ «معهد الشرق الأوسط»، فإنه على واشنطن الآن أن تلحق بالسياسات الجديدة التي تنتهجها دول المنطقة في ظل قنوات الحوار المفتوح بين دول الخليج وإيران، وكذلك تركيا وخصومها في الإقليم. ومن الملحوظ أن دول المنطقة أصبحت أكثر دراية بما يجري في واشنطن، وما يفكر فيه قادتها. أما الولايات المتحدة فلم تعتد على الاستماع جيداً لدول المنطقة، وهو ما ينبغي أن يتغير الآن.

وذكر «كاتوليس»، في تعليقه الختامي بالحلقة النقاشية، أن التجربة التاريخية تشير إلى أن السياسة الأمريكية تكون أكثر قوة وتأثيراً عندما تصدر عن إجماع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. ومن ثم، فعلى الإدارة الأمريكية الحالية الخروج بقضايا الشرق الأوسط من دائرة الاستقطاب الداخلي. وفي هذا الإطار، كانت قضايا حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، والحوكمة؛ واضحة في «قمة الديمقراطية» التي عقدتها إدارة الرئيس جو بايدن في شهر ديسمبر 2021. ومن المهم تضمين تلك القضايا في السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة، على أن ترتبط بشراكة مع حكومات المنطقة، وتجنب محاولة فرض «الأجندة الأمريكية» كما حدث في فترات سابقة. كذلك، يتعين على واشنطن أن تستفيد من التطور الذي تقدمه «الاتفاقات الإبراهيمية»، على أن تنهي العزلة التي فرضتها الإدارة الأمريكية السابقة على الفلسطينيين.

5- استعدادات المعارضة التركية للانتخابات العامة المقبلة:

جمع النقاش الذي عقده «مركز السياسات الأوروبية» EPC بعنوان: «تطورات وتحديات تركيا في 2022: آراء من أحزاب المعارضة»[5]، عدداً من المسؤولين في بعض أحزاب المعارضة التركية. ووفقاً لمديرة حلقة النقاش، «أماندا بول»، محلل السياسات في المركز، فإن عام 2021 كان مضطرباً للغاية بالنسبة لتركيا على الساحتين الداخلية والخارجية، حيث تعاظمت الأزمة الاقتصادية وانتهت بتراجع «الليرة» التركية، كما تضاعف التأثير الاقتصادي لوباء كورونا، وذلك في الوقت الذي استمر فيه التوتر بين أنقرة والغرب، خاصة في ظل الإدارة الديمقراطية الحالية في واشنطن. ويعتبر العام 2022 حاسماً لتركيا مع اقتراب موعد الانتخابات العامة القادمة في 2023.

واعتبرت «ياسمين بلجال»، رئيس لجنة السياسات الخارجية والأمنية في حزب الديمقراطية والتقدم التركي «ديفا»، أن جذور الأزمة الاقتصادية الحالية في البلاد، من عدم استقرار الأسواق، وتقلص الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وأزمة الطاقة؛ هي «سياسية» بالأساس. فمن وجهة نظرها، بدأ التراجع الاقتصادي مع التعديلات الدستورية في عام 2017 التي أدت إلى تغيير نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى رئاسي، وصاحب هذا التحول تآكل مؤسسية صناعة القرار خاصة على المستوى الاقتصادي، وتراجع حكم القانون والأداء العام لأجهزة الدولة، وهو ما دفع الاستثمارات للخروج من البلاد بسبب عدم ثقة المستثمرين في قدرة الدولة على إنفاذ القانون. وبالتالي، فالحل الأكثر جذرية للأزمات الحالية هو استعادة الديمقراطية، واقتناص أحزاب المعارضة لفرصة الانتخابات المقبلة والإعداد لخوضها بشكل جيد.

فيما أعرب «أحمد أونال تشفيكوز»، السفير السابق وعضو حزب الشعب الجمهوري، عن تخوف حزبه من مماطلة حكومة العدالة والتنمية وعدم طرحها قانون الانتخابات للمناقشة على البرلمان قبل منتصف العام الحالي، خاصة في ظل تراجع شعبية الحزب الحاكم وحليفه حزب الحركة الوطنية مع تردي الوضع الاقتصادي، من وجهة نظره. وقد تؤدي هذه المماطلة إلى التشكك في إمكانية إقامة الانتخابات المقبلة في موعدها، في الوقت الذي انخفضت فيه التوقعات بإجراء انتخابات عامة مبكرة في سبتمبر 2022. وفي هذا السياق، رأي «تشفيكوز» أن محاولات الرئيس أردوغان للتقارب مع بعض دول المنطقة مثل الإمارات والسعودية ومصر، هدفها جذب استثمارات سريعة، وتثبيت الأوضاع الداخلية. وتابع «لا ينبغي أن يخلق هذا انطباعاً بحدوث تحول في السياسة الخارجية التركية، حيث إن علاقات أنقرة مع الغرب وحلف الناتو لم تشهد أي تغيير».

بيد أن «سليم سازاك»، مستشار الأمين العام لحزب «الخير»، كان أكثر تفاؤلاً بفرص تحالف المعارضة في الانتخابات القادمة؛ بسبب ما وصفه بتقلص الدعم على مستوى النخب السياسة والدوائر الشعبية لحزب العدالة والتنمية، وتصاعد مطالب التغيير. وقد يكون حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان تسببا في تأزيم الوضع السياسي الداخلي بتركيز السلطة، والحد من الإصلاح الديمقراطي؛ إلا أن المعارضة، بدورها، تعاني أزمة كبيرة تتمثل في اتساع الفجوة بين النخب السياسية والشعب التركي، على الرغم من الحملات الدعائية التي تقوم بها مختلف الأحزاب. ورأى «سازاك» أن تنوع الرؤى السياسية داخل تحالف المعارضة، كفيل بإحياء الأساس الديمقراطي للنظام السياسي بدلاً من الرؤية الوحيدة المفروضة عليه طوال العقدين الماضيين، على حد ذكره.

المراجع:

1- Council on Foreign Relations, Malcolm and Carolyn Wiener Annual Lecture on Science and Technology With Henry Kissinger and Eric Schmidt, 20 December 2021, accessible at:
https//:www.cfr.org/event/malcolm-and-carolyn-wiener-annual-lecture-science-and-technology-henry-kissinger-and-eric

2- Center For Strategic and International Studies (CSIS), Blockchain technology: Human Rights Risks & Opportunities, December2021 ,15 , accessible at:
https//:www.csis.org/events/blockchain-technology-human-rights-risks-opportunities

3- European Council on Foreign Relations, Europe's answer to economic warfare: The EU's anti-coercion instrument and building sovereignty in a networked world, December2021 ,17 , accessible at:
https://ecfr.eu/event/europes-answer-to-economic-warfare-the-eus-anti-coercion-instrument/

4- Middle East Institute, A More Balanced and Long-Term Approach to U.S. Policy in the Middle East, December 16, 2021, accessible at:
https//:www.mei.edu/events/more-balanced-and-long-term-approach-us-policy-middle-east

5- European Policy center, Developments and Challenges for Turkey in 2022- Views from the opposition parties, January2022 ,11 , accessible at:
https://www.epc.eu/en/past-events/Developments-challenges-for-Turkey-in-2022~44d518

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وترسل عبر البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

جميع حقوق النشر محفوظة © 2022